E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2020/WG.1/Report
4 May 2020
ORIGINAL: ARABIC

International Labour Organization

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع عبر الإنترنت حول سياسات الاستجابة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19: الحماية الاجتماعية
22 نيسان/أبريل 2020

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، اجتماعاً عبر الانترنت حول "سياسات الاستجابة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19: الحماية الاجتماعية".

وكان الهدف من الاجتماع الذي عقد في 22 نيسان/أبريل 2020 الاستفادة من تجارب البلدان في وضع تدخلات للحماية الاجتماعية للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- الافتتاح	6-2	3
ثانياً- العروض	12-7	4
ثالثاً- مناقشة مفتوحة	25-13	5
رابعاً- الملاحظات الختامية	27-26	8
المرفق- قائمة المشاركين		9

مقدمة

1- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، اجتماعاً افتراضياً عبر الانترنت حول "سياسات الاستجابة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19: الحماية الاجتماعية"، وذلك في 22 نيسان/أبريل 2020. وهدف الاجتماع، الذي يعقد تحت مظلة اللجنة الاجتماعية للإسكوا في دورتها الثانية عشرة إلى تبادل الخبرات التي تعزز قدرات البلدان الأعضاء في الإسكوا على تصميم وتنفيذ ورصد تدخلات في الحماية الاجتماعية للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والوصول إلى أشد الناس احتياجاً بدون تمييز.

أولاً- الافتتاح

2- رحبت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الإسكوا، بالمشاركين في هذا الاجتماع الافتراضي الذي يُعقد تفعيلاً لقرار لجنة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، في دورتها الثانية عشرة، التي دعت إلى إنشاء فريق خبراء لمتابعة قضايا إصلاح النظم الاجتماعية. ودعت المشاركين إلى تبادل الآراء والأفكار والتجارب الوطنية في التصدي لجائحة كوفيد-19، وإلى الاطلاع على ما قامت به الإسكوا لمساندة الدول. وأكدت أن الاسكوا ترصد جهود الدول في المنطقة العربية وخارجها، وتحلل إجراءات الحماية الاجتماعية والإجراءات المالية المعتمدة، بهدف التعرف على أفضل الممارسات التي يمكن أن تستفيد منها المنطقة العربية.

3- ورحبت السيدة ربا جرادات، المديرة الإقليمية للدول العربية في منظمة العمل الدولية، بالحضور، وشكرت الإسكوا على تنظيم هذا الاجتماع الاستثنائي الذي يسلط الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، وعلى استجابات الدول لها. وأشارت إلى أن منظمة العمل الدولية تتوقع فقدان حوالي 8.1 في المائة من ساعات العمل في الربع الثاني من عام 2020، أي الاستغناء عما يوازي 5 ملايين عامل بدوام كامل، ما سيؤثر على مستويات الدخل ويزيد من الفقر، ويرفع نسب العمالة غير المنظمة. وأشارت إلى التحديات التي كانت الدول تواجهها قبل الجائحة، وكيف ازادت على أثر الصدمات الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الجائحة بعد أن كشفت نقاط الضعف.

4- وأضافت ان غالبية دول المنطقة فعّلت سياسات الطوارئ للتخفيف من الأزمة، وتُعد سياسات الحماية الاجتماعية بالغة الأهمية لتيسير الحصول على الرعاية الصحية، وتمكين العمال من الامتثال لتدابير الحجر دون خسائر، ودعم الأسر في تأمين الاحتياجات الأساسية، ومساعدة الشركات في الاحتفاظ برأس المال البشري، وتحقيق الاستقرار في أسواق الأموال، والحد من التوترات الاجتماعية. وكأن هذه الجائحة أتت لتذكر بأهمية نُظم الحماية الاجتماعية الشاملة التي توفر الأمان للضعفاء. وأشارت في ختام كلمتها إلى عمل منظمة العمل الدولية على توثيق الاستجابة للحماية الاجتماعية، ودعت المشاركين إلى التعبير عن احتياجات دولهم وأولوياتها لكي تستطيع وكالات الأمم المتحدة الاستجابة إليها على أفضل وجه.

5- وأشار السيد داود الديك، ممثل دولة فلسطين التي تترأّس الدورة الثانية عشرة للجنة الإسكوا للتنمية الاجتماعية، إلى أن بلده يواجه جائحة الكوفيد-19 وجائحة الاحتلال في آن. ونوّه بتقرير إصلاح نظم الحماية الاجتماعية الذي أطلقته الإسكوا خلال الدورة السابقة للجنة وبأهميته في الظروف الحالية، وأشار إلى الخلل في العدالة الاجتماعية، وإلى قصورٍ كبيرٍ في السياسات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، كشفته الأزمة. وأكّد أن الحماية الاجتماعية حقٌّ من حقوق الإنسان، ومطلبٌ أساسي للمجتمع، وعامل استقرار أساسي. ودعا إلى البحث

في كيفية تعظيم القدرات الوطنية وحشد الموارد المحلية إذ لا يمكن الاعتماد على التمويل الخارجي فحسب، وإلى إعادة النظر في السياسات المالية وتصويبها مع الأخذ بالاعتبار احتياجات نظم الحماية الاجتماعية.

6- وتطرق إلى أهمية معالجة المشاكل بشكل جذري، متمنياً ان تشكل هذه الجائحة، بالرغم من المآسي التي تحملها، فرصةً لإعادة النظر في أنظمة الحماية الاجتماعية، وللنقد الذاتي والمراجعة وتحمل المسؤوليات من قبل الجميع، حكومات، ومجتمع مدني، وقطاع خاص. وأوصى بالعمل على تحقيق نمو اقتصادي شامل لكل الشرائح المجتمعية لا سيما مع ظهور "الفقراء الجدد" ومعظمهم من الشباب، وبالاستثمار في بيانات دقيقة وشفافة للبناء على معلومات صحيحة خلال وضع السياسات.

ثانياً- العروض

7- قدم السيد خالد أبو إسماعيل، رئيس قسم التنمية الاقتصادية والفقر في الإسكوا، عرضاً عن الآثار الإقليمية لوباء كوفيد-19، بيّن فيه الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي كانت تواجهه معظم الدول العربية قبل الجائحة، من نمو اقتصادي منخفض، وصعوبة تأمين الوظائف، وارتفاع نسبة البطالة خاصة بين الشباب والشابات. وبيّن أن مؤشرات المنطقة العربية هي الأعلى في العالم من حيث اللامساواة في الثروة والدخل. وأشار إلى تفاقم الفقر المتعدد الأبعاد، وارتفاع نسبة الديون، وازدياد نسب الفقراء والمحتاجين إلى مساعدات إنسانية.

8- ومن المتوقع على ضوء ما تقدم أن يكون لهذه الأزمة آثار سلبية كبيرة، خاصةً ان طالت. وتشير التقديرات الأولية للإسكوا بناءً على معطيات شهر آذار/مارس، إلى انخفاض الناتج القومي المحلي بحوالي 40 مليار دولار عام 2020، وارتفاع عدد الفقراء بحوالي 8.3 مليون نسمة بحلول نهاية عام 2021، وفقدان 1.7 مليون وظيفة، وازدياد عدد السكان الذين سوف يعانون من نقص التغذية بنحو مليوني نسمة مع إمكانية أن يرتفع أكثر إذا تأثرت خطوط الإمداد. ونبه إلى الخطر الذي يواجه العاملين في الرعاية الصحية ولا سيما النساء لأنهن يشكلن العدد الأكبر من هؤلاء، وإلى زيادة حالات العنف المنزلي بسبب الحجر.

9- واختتم السيد أبو إسماعيل بثلاثة ملاحظات: (1) بُنيت التوقعات على فرضية أن الآثار السلبية ستكون معتدلة نسبياً، ولم تأخذ في الاعتبار التدخلات التي قد تقوم بها الدول العربية. فالوضع حالياً مختلف جداً والسيناريو الأرجح هو أن الأزمة ستمتد الى ما بعد نهاية العام الحالي. (2) لن تتمكّن آليات الحماية الاجتماعية القائمة من استيعاب آثار الوباء ما لم تقم الدول بتدخلات كبيرة وعلى نطاق واسع. (3) بدأت الإسكوا بتقديم الدعم الفني للدول في قياس ومعالجة التأثير الاقتصادي والاجتماعي للوباء عبر تقدير تأثير حزمة التحفيز على النمو والعمالة والفقر باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي (CGE Modelling). وهي حالياً تدعم مصر في هذا الإطار.

10- وقدّم السيد نيرنجان سارنجي، باحث اقتصادي أول لدى الإسكوا، عرضاً حول نتائج متابعة سياسيات الاستجابة لأزمة كوفيد-19 حول العالم وفي المنطقة العربية. فقد أجرت الإسكوا مسحاً لسياسات الحماية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية وللحزم التحفيزية الاقتصادية والاجتماعية التي أعلنت عنها 160 دولة حول العالم ومن ضمنها 16 دولة عربية استجابةً لتداعيات هذه الأزمة، وطورت أداة تفاعلية تقوم بمسح مفصل لهذه التدخلات.

11- وأشار إلى تخصيص 3.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية للحزم التحفيزية، وعرض التدخلات الاجتماعية التي قامت بها الدول العربية، ومن أبرزها: (1) تقديم مساعدات نقدية لدعم الأسر الأكثر فقراً وتضرراً من الأزمة، (2) تقديم معونات عينية (غذاء، دواء، أدوات حماية، إلخ)، (3) تيسير استيفاء القروض القائمة وتنظيم وتسهيل قروض على المديين القريب والمتوسط، (4) منح حسومات أو إعفاءات

من بعض الرسوم والضرائب المستحقة للحكومة، (5) تأمين مخزون كاف من الأغذية والأدوية والسلع الأساسية. وعرض طريقة عمل هذه الأداة في إظهار استجابة الدول وإجراءاتها الحمائية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تجربة تونس، وتطرق إلى التقارير والأدوات المعرفية التي يمكن أن تنتجها المنصة التفاعلية.

12- وفي ختام العرض، استخلصت السيدة مهريناز العوضي أربع ملاحظات أساسية من العرض: (1) ضرورة وضع سياسات استجابة تركز على المجموعات الضعيفة، إذ من المتوقع أن تعاني الدول من آثار الأزمة لمدة طويلة، (2) ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي تتمتع بنظم حماية اجتماعية متقدمة والتي استطاعت أن تستجيب لتبعات الأزمة بشكل أفضل وأكثر شمولاً. وهذه التجارب متاحة من خلال الأداة التفاعلية التي وضعتها الإسكوا. (3) يشكل ضعف الحيز المالي للدول تحدياً رئيسياً أمام وضع نظم الحماية الاجتماعية وتطويرها. ومن المهم الإشارة إلى التداعيات المالية والاقتصادية المستجدة من أزمة البترول. (4) ستقوم الاسكوا في مرحلة لاحقة بتوسيع نطاق هذه الأداة الالكترونية لتشمل جميع نظم الحماية الاجتماعية وليس فقط النظم المتعلقة بالتصدي للجائحة.

ثالثاً- مناقشة مفتوحة

13- أدارت السيدة ربا جرادات هذه الجلسة التي استعرضت فيها سياسات الدول الأعضاء في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 من خلال الإجابة على مجموعتين من الأسئلة: (1) ما هي سياسات الحماية الاجتماعية التي اعتمدت في بلدكم للتخفيف من آثار الجائحة؟ وكيف تحددون الفئات المستهدفة بإجراءاتكم؟ وكيف تضمنون أن النساء والرجال يستفيدون بالتساوي من هذه الخطط؟ (2) ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه تصميم وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية للاستجابة للجائحة؟

14- بيّن السيد شاهر سعيد، أمين عام الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ثقل الأزمة الحالية على كاهل الطبقة العاملة في كل البلدان، مع اختلاف الوضع بين دولة وأخرى. فبلده يفتقر إلى أي قانون للحماية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي، حيث يعمل أكثر من 200 ألف عامل فلسطيني لدى أرباب عمل إسرائيليين من غير حماية اجتماعية. وبلغت نسبة الإصابات بفيروس كوفيد-19 بين العمال الفلسطينيين ومن تخالطوا معهم لاحقاً 79 في المائة، وكان مصدرها إسرائيل. وأشار إلى إنشاء ثلاثة صناديق لدعم المتضررين من الأزمة توفر مساعدات ولو بسيطة جداً: (1) صندوق القطاع الخاص، و(2) صندوق تعاون بين الحكومة ونقابات العمال، و(3) صندوق وزارة التنمية الاجتماعية. وتحدّث عن الاستغلال الذي يتعرض له العمال الفلسطينيون حالياً، اذ يُعرض عليهم ضعف راتبهم اليومي مقابل الخدمة والتنظيف في أماكن حجر المصابين بالوباء في إسرائيل، ما يزيد من خطر تعرضهم للإصابة بالفيروس.

15- واستعرض السيد محمد بن علي السعدي، مدير عام الرعاية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان، الإجراءات التي اتخذتها السلطنة في مجال الحماية الاجتماعية في ظل هذه الأزمة، ومنها: تشكيل لجنة عليا لبحث آلية التعامل مع انتشار الفيروس برئاسة وزير الداخلية وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين؛ والتعامل مع المواطنين والمقيمين بالتساوي ومنحهم الرعاية والخدمات الصحية والاجتماعية نفسها؛ واتخاذ البنك المركزي والمصارف الأخرى إجراءات لتيسير قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ومنح المنتسبين إلى الهيئة العامة للضمان تسهيلات كتأجيل دفع رسوم الانتساب؛ ووضع آليات مصرفية وإجرائية داعمة لرواد الأعمال لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ومساهمة شركات الاتصالات بتوفير خدمات وشرائح لتسهيل التواصل بين الناس وبينهم وبين المؤسسات؛ وتقديم دعم مادي لسداد فواتير المياه والكهرباء

والصرف الصحي للمتضررين. وأكد على تقديم العلاج المجاني للجميع، مواطنين ومقيمين، وعلى توفير أماكن عزل لهم في الفنادق.

16- وأشارت السيدة مارلين عطا الله، القائمة بأعمال المدير العام في وزارة العمل في لبنان، إلى الواقع الاقتصادي الصعب الذي كان يعاني منه لبنان والذي تفاقم على أثر جائحة كوفيد-19 ما أدى إلى إقفال العديد من المنشآت، وخسارة الاف الوظائف، وارتفاع البطالة. وذكرت أن الحكومة اللبنانية تسعى إلى مواجهة هذه الأزمة عبر اتخاذ عدة إجراءات لمساعدة المؤسسات في الاستمرار. ومن هذه الإجراءات تقديم قروض للمؤسسات المتضررة بدون فوائد وبآجال طويلة؛ وتوفير معونات مادية شهرية للأسر الفقيرة والأكثر تضرراً؛ وتقديم تسهيلات على مستوى اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي؛ واتخاذ قرارات بتأمين الحماية والدعم للعاملين في مجال الرعاية الصحية؛ وتمديد المهل العقدية والقضائية والقانونية؛ والعمل على تأمين الحماية للعمال الأجانب. وقد أعِدّ مشروع قانون لمواجهة تأثير الأزمة الاقتصادية وأزمة الجائحة على الضمان الاجتماعي، ومشروع قانون للضمان الاجتماعي يقضي بتمديد مدة تغطية المضمون في حال صرفه من عمله. ودعت إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ودعم القطاع الصناعي والزراعي، والقيام بحوار اجتماعي بين الحكومة وأصحاب العمل وممثلي الأجراء لوضع السياسات التي من شأنها أن تساهم في الحماية الاجتماعية، وتحد من البطالة، وتنهض بالاقتصاد.

17- وأشار السيد ماهر محروق، مدير عام غرفة الصناعة في الأردن إلى وضع قانون الدفاع الصادر عام 1994 قيد التطبيق خلال شهر آذار/مارس، وهو يعطي الحكومة صلاحية تعطيل أي قانون أو مادة في حالة الضرورة أو الطوارئ. وقد جرى تشغيل المصارف والقطاعات الصناعية جزئياً لضمان استمرارية العمل. وطُلب من مؤسسات القطاع الخاص دفع رواتب العمال عن شهر آذار/مارس بالكامل، ومن المؤسسات التي سمح لها بمواصلة عملها أثناء الحجر دفع أجور شهر نيسان/أبريل كاملة للعمال الذي يواصلون العمل. أما المؤسسات التي توقف عملها فطلب منها أن تدفع للعمال نصف أجورهم، على ألا يقل المبلغ المدفوع عن الحد الأدنى للأجور. ومنعت المؤسسات من إنهاء خدمات أي عامل خلال الأزمة ما لم يخالف مواد قانون العمل المعروفة. كذلك أطلقت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مبادرة استهدفت جميع المؤسسات (المنتسبة وغير المنتسبة إليها) تقضي بدفع رواتب الموظفين بالتعاون بين المؤسسة والضمان. ووضعت تسهيلات لدفع الاشتراكات المستحقة أو الاشتراكات الجديدة، وأصدر البنك المركزي منحة بقروض ميسرة للمؤسسات وبدون فائدة.

18- وأشارت السيدة هناء الهاجري، الوكيل المساعد للتنمية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية الكويتية، إلى أن العمل جارٍ على دراسة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للجائحة في دولة الكويت. وذكرت بعض الإجراءات المتخذة على غرار تشكيل فريق عمل اقتصادي مشترك من الجهات الحكومية والقطاع الخاص لحماية العاملين في القطاعات المتضررة. وفعلاً تمت مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأجيل أقساط القروض، وتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل دفع وتسديد الاشتراكات الشهرية المستحقة للتأمينات الاجتماعية، وتقديم إعفاءات حكومية للمؤسسات المتضررة، وتسريع الدورة المستندية للقطاع الخاص. وأكدت على تشديد الرقابة على أسعار السلع، ودعم الجمعيات الأهلية لا سيما دور الرعاية للمسنين والأطفال والنساء المعنّفات، وتأمين المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات العينية للمواطنين في المناطق التي تم عزلها، ومنح مهلة سماح للمخالفين في تجديد الإقامة بدون دفع غرامات، ودعم المواطنين الكويتيين الراغبين بالعودة إلى بلدهم.

19- وعدّد السيد عباس معتوق، رئيس العلاقات الدولية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، بعض الإجراءات المتخذة، ومنها إيقاف رسوم الاستشارات الطبية لغير المواطنين، وتأمين الخدمات

الطبية المجانية للجميع (مواطنين ومقيمين)؛ ووضع حزم اقتصادية ومالية لدعم القطاع الخاص مثل الإعفاءات من الرسوم الحكومية؛ وتحديد الفئات المستهدفة المقيمة في مساكن غير نظامية من قبل اللجنة العليا لمواجهة آثار الجائحة وتأمين منازل بديلة لهم؛ والمبادرة لتصحيح أوضاع العمالة غير القانونية؛ وتوفير الموارد المالية لدعم القطاع الخاص؛ ومضاعفة مخصصات الأسر العديمة الدخل وذات الاحتياجات الخاصة؛ والعمل على الوصول إلى الفئات المعرضة للاستهداف؛ وإعطاء الأولوية للمرأة العاملة في القطاع الحكومي للعمل من المنزل؛ واستمرار الرقابة على سوق العمل وتسوية المنازعات. وتطرق إلى عدد من التحديات على غرار توفير الموارد المالية، وضمان استمرار القطاع الخاص، وعدم خسارة الوظائف. وأشار إلى أهمية تبادل المعلومات والأفكار والسياسات المتعلقة بنظم الحماية بين الدول.

20- وعرض السيد داوود الديك، وكيل وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين، بعض الإجراءات المتخذة، ومنها استمرار صرف مساعدات نقدية للفقراء وتوسيع التغطية لمساعدة الفقراء الجدد؛ ومساعدة مراكز رعاية كبار السن والأطفال والنساء المعنّفات؛ ودعم الأسر الفقيرة المحجورة بالمواد الغذائية ووسائل الحماية؛ وتجديد التأمين الصحي تلقائياً؛ وتوفير دعم نقدي للعاملات في الحضانات وللمستفيدات من صندوق النفقة؛ ودعم المزارعين الذين لم يتمكنوا من تصريف الإنتاج. وختم بإعادة التأكيد على أهمية تمكين برامج الحماية الاجتماعية من الاستجابة السريعة والتكيف مع المستجدات، والاستثمار في القطاع العام وفي أنظمة الحماية الاجتماعية. ودعا المنظمات الدولية إلى دعم سياسات الحماية الاجتماعية ودعم الحكومات في هذا الإطار.

21- وأشار السيد عبد الصمد العمراني، مدير التنمية الاجتماعية في وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في المملكة المغربية، إلى إنشاء صندوق خاص للتصدي لآثار الجائحة؛ وإلى إنشاء لجنة اقتصادية ولجنة علمية وتقنية في وزارة الصحة للاهتمام بالفئات ذات الوضعية الهشة. وتم اعتماد أساليب الدراسة عن بعد، وارشاد ذوي الإعاقة داخل المنزل وتخصيص بث تحسيسي لهم لتسهيل وصولهم إلى المعلومات حول الجائحة، ودعم الجمعيات الأهلية التي تهتم بالأطفال ذوي الإعاقة وتنظيم أنشطة تربوية لهم عن بعد، مع تأمين الدعم النفسي لهم. كذلك أنشئت منصة للخدمات الدامجة عن بعد، ومنصة استماع ودعم للمعنفات وتطبيق ذكي يتم تحميله على الهاتف المحمول. وقُدّم دعم مالي لمراكز الاستماع للنساء المعرضات للعنف المنزلي، كما تم التكفل بالأشخاص المشردين وتأمين الرعاية الاجتماعية لهم، وقدِّم دعمٌ مالي للأسر الفقيرة وتعويضٌ شهري للأجراء، وجرى إيلاء الاهتمام بالمساجين وتقديم عناية خاصة لمن هم في وضع صحي حساس. وركزت وزارة الخارجية اهتمامها على المغربيين العالقين في الخارج.

22- وأكّد السيد محمد حسن محمد العبيدلي، وكيل الوزارة المساعد لشؤون العمل في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في دولة قطر، حرص دولته على المحافظة على الحد الأدنى للأعمال مع اتخاذ الإجراءات الوقائية والحفاظ على سلامة العاملين. وقدمت قطر حزمة حوافز مالية للقطاع الخاص لضمان استدامة الأعمال، تضمنت الإعفاء من فواتير الماء والكهرباء لكافة القطاعات، ودعم إيجار المباني التجارية. واعتمدت مجموعة سياسات لتنظيم العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعمال، تلزم صاحب العمل بتوفير الإقامة والسكن ودفع الرواتب بانتظام، وتوفير مستحقات العمال في حال إفلاس الشركات. وأتيحت لجميع العمال إمكانية مواصلة تحويل الأموال عبر التطبيقات الإلكترونية؛ ومواصلة البت بالطلبات المستعجلة لفض النزاعات. وشدد السيد العبيدلي على أن الرعاية الصحية المجانية مقدمة للجميع دون تمييز مشيراً إلى إطلاق اللجان العمالية حملات توعية.

23- وأكد السيد خليل شري، أمين عام جمعية الصناعيين اللبنانيين، على ضرورة مراعاة وجود جميع أطراف الإنتاج من كل دولة في تشكيلة فريق العمل المنبثق عن لجنة التنمية الاجتماعية لمتابعة قضايا إصلاح النظم

الاجتماعية، ولا سيما أصحاب العمل لأهمية دورهم في رسم خريطة سياسات الحماية الاجتماعية. وطلب دعم الإسكوا في تحديث وتطوير قاعدة بيانات اقتصادية شفافة ودقيقة على مستوى كافة الدول.

24- وشدد السيد نبهان بن محمد البطاشي، رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، على ضرورة تفعيل الحوار بين أطراف الإنتاج للتوصل إلى توافقات من أجل تجاوز الأزمة، واعتماد سياسات هادفة لتعزيز الحماية الاجتماعية.

25- ورأى السيد علي رحيم، ممثل اتحاد نقابات العمال العراقية، أن الازمة أثبتت عجز معظم نظم الحماية الاجتماعية القائمة. وأوصى بوضع تشريعات فاعلة لأنظمة الحماية الاجتماعية، وبالمصادقة على قوانين الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

رابعاً- الملاحظات الختامية

26- وفي ختام الاجتماع، أكدت السيدة ربا جرادات على ان الحوار الاجتماعي ومشاركة جميع الجهات المعنية من عمال وأصحاب عمل في تحديد وتنفيذ ورصد السياسات والتدابير يشكلان شرطاً مسبقاً لضمان استجابة متوازنة ومقبولة ومستدامة. وهنأت الدول الأعضاء على التدابير الهامة المعلنة التي تنفّذها. وأكدت استعداد منظمة العمل الدولية ومنظمات الأمم المتحدة لتقديم الدعم الفني اللازم للدول للاستجابة لهذه التحديات، آملة أن تشكل فرصة لتحديث نظم الحماية الاجتماعية لتصبح نموذجاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تركز على الإنسان.

27- وأشادت السيدة مهريناز العوضي بالمداخلات القيمة التي أثرت النقاش وألقت الضوء على التدابير الهامة التي تقوم بها الدول. وأضافت أن الإسكوا سوف ترسل للدول الأعضاء الرابط الإلكتروني للأداة التفاعلية لمراجعتها وإبداء الملاحظات عليها. واتفق الحضور على اعتبار المشاركين في هذا الاجتماع الحكومي، الذي يعقد تنفيذاً لتوصية لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية عشرة بتشكيل وتفعيل فريق عمل الحماية الاجتماعية، ممثلين لدولهم في فريق العمل. وسترسَل خطابات للدول حول هذا الاجتماع مع مسودة الشروط المرجعية لفريق العمل، علماً أن الفريق سيجتمع مرةً كل شهر ونصف خلال الأزمة، ثم مرةً كل ثلاثة أشهر أو أكثر بعد الأزمة.

المرفق[*]

قائمة المشاركين

ألف- ممثلي الحكومات

مملكة البحرين

سعادة السيد عباس معتوق
رئيس العلاقات الدولية
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

سلطنة عُمان

الدكتور/محمد بن علي السعدي
مدير عام الرعاية الاجتماعية
بوزارة التنمية الاجتماعية

فلسطين

السيد داود الديك
وكيل وزارة التنمية الاجتماعية

دولة قطر

سعادة السيد محمد حسن محمد العبيدلي
وكيل الوزارة المساعد لشؤون العمل
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

السيد محمود عبد الله الصديقي
الوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
بجنيف

دولة الكويت

السيدة هناء الهاجري
الوكيل المساعد للتنمية الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيدة دلال الزامل
باحث اول اجتماعي في ادارة العلاقات الخارجية
وزارة الشؤون الاجتماعية

الجمهورية اللبنانية

السيد عبد الله أحمد
مدير عام
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيدة مارلين عطا الله
القائم بأعمال المدير العام
وزارة العمل

السيد شوقي أبو ناصيف
المدير المالي
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

المملكة المغربية

السيد عبد الصمد العمرانى
مدير التنمية الاجتماعية
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

باء- ممثلي المنظمات غير الحكومية

الدكتور ماهر المحروق
مدير عام
غرفة صناعة الأردن
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

السيد على رحيم علي
نقابات العمال العراقية
بغداد، جمهورية العراق

السيد نبهان بن محمد البطاشي
رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان

السيد شاهر سعد
الأمين العام
الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

الدكتور خالد شري
أمين عام جمعية الصناعيين اللبنانيين
بيروت، الجمهورية للبنانية

جيم- منظمة العمل الدولية

السيدة ربى جرادات
المدير الإقليمي للدول العربية

السيد طارق حق
إخصائي أول سياسة توظيف

السيد مصطفى سعيد
إخصائي أول في أنشطة العمال

دال- موظفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة مهريناز العوضي
مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين، والسكان، والتنمية الشاملة

السيد خالد أبو إسماعيل
رئيس قسم التنمية الاقتصادية والفقر

السيدة جيزيلا نوك
رئيسة قسم التنمية الاجتماعية الشاملة

السيد أسامة صفا
رئيس قسم العدالة والتنمية

السيدة ندى دروزة
رئيسة قسم العدالة بين الجنسين

السيدة ربى عرجة
مسؤولة شؤون اجتماعية

السيد نيرانجان سرانجي
مسؤول شؤون اقتصادية

السيدة فتحية عبد الفضيل
مسؤول اجتماعي أول

الدكتور علاء سبيع
المستشار الإقليمي للإعاقة

السيدة سامية حمودة
مستشارة إقليمية في شؤون التنمية الاجتماعية

السيدة منى فتاح
مسؤولة في شؤون التنمية المستدامة
المجموعة الخامسة – تنسيق العمل عن خطة عام 2020-2030 وأهداف التنمية المستدامة

السيدة لودميلا باتورا
مسؤولة تنمية اجتماعية

السيدة نعيم المتوكل
مسؤولة شؤون اجتماعية

السيدة سمية المجذوب
مسؤولة تنمية اجتماعية

السيدة غيا بكار
مساعد باحث

السيدة نادين شلق
مساعد باحث

السيدة لارا الخوري
مساعد باحث

السيدة كارلا موسى
مساعد باحث

السيدة عالية صبرا
مساعد باحث

السيدة محمد البزري
مساعد باحث